



Distr.
GENERAL

A/41/356
22 May 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البنود ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١
و ٦٢ و ٦٥ و ٦٨ و ٧١ و ٨٢ من
القائمة الأولية*

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٨/٤٠ بشأن الوقف الفوري
لتجارب الأسلحة النووية وحظر هذه التجارب

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير
الشامل وشبكات جديدة من هذه الأسلحة

تخفيض الميزانيات العسكرية

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية
الثانية عشرة للجمعية العامة

تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم

مسألة انتاركتيكا

تنفيذ أحكام الأمن الجماعي الواردة في ميثاق الأمم
المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

. A/41/50/Rev.1

*

.../...

ح ١٩٥٨ 86-14522

رسالة مؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية
الديمقراطية الالمانية لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم وثائق المؤتمر الحادي عشر لحزب الوحدة الاشتراكي
الالمانى المعقود في برلين في الفترة من ١٧ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ . وقد تناول
المؤتمر المسائل الاساسية المتعلقة بالتنمية الدولية وجوانب السياسة الخارجية
للجمهورية الديمقراطية الالمانية . فضلا عن ذلك ، فقد حدد المؤتمر الاتجاهات
الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية الديمقراطية الالمانية خلال
السنوات الخمس المقبلة .

وأرجو منكم العمل على تعميم الغمطين الاول والثاني من تقرير اللجنة
المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الالمانى الى المؤتمر الحادي عشر للحزب في إطار
البنود ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٥ و ٦٨ و ٧١ و ٨٢ من القائمة الاولى
بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة .

(توقيع) هاري أوت

السفير فوق العادة ، الوزير المفوض

نائب وزير الخارجية

المرفق

الغملان الأول والثاني من تقرير اللجنة المركزية لحزب
الوحدة الاشتراكي الألماني الى المؤتمر الحادي عشر للحزب

أولا - تنفيذ قرارات المؤتمر العاشر للحزب

أيها الرفاق ،

لقد أعلنت اللجنة المركزية لحزبنا في آخر اجتماع لها ، عقد في ١١ نيسان/ابريل عن موقفها بشأن تنفيذ القرارات التي اتخذت في المؤتمر العاشر للحزب . وكلفتني بتقديم تقرير الى المندوبين لدى المؤتمر الحادي عشر للحزب عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة المركزية في الفترة ما بين المؤتمرين ، وتقديم اقتراحات تتعلق بأعمال الحزب خلال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٩٠ وما بعده لمناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها . وهذه ليست بالمهمة الهينة نظرا الى أن الجمهور بأسره ، لا حزبنا فحسب قد أتاحت له فرص الوصول بانتظام الى معلومات شاملة ومتعمقة عن السياسات الداخلية والخارجية التي تتبعها الجمهورية الديمقراطية الألمانية كما تناولتها اللجنة المركزية منذ انعقاد المؤتمر العاشر للحزب .

وقد عمل أعضاء حزب الوحدة الاشتراكي وأعضائه المرشحين ، دون انقطاع ، وبالاتساق مع سائر المواطنين الآخرين في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، على تنفيذ قرارات المؤتمر العاشر للحزب . وحتى لو استعملنا أقسى المعايير في الحكم على ما تم انجازه بفضل ما بذلناه من جهود منذ انعقاد المؤتمر العاشر ، فإن هذا سيعطينا كل الحق في أن نقول في هذا المؤتمر أن حزبنا قد وفى بوعده ، ذلك أننا نفذنا قرارات المؤتمر العاشر للحزب .

لقد نفذنا هذه القرارات في فترة كشيها ما أثقلت فيها المطالب كاهلنا وكاهل حزبنا وشعبنا . كما وقفنا بثبات خلال فترة اضطراب تميزت بصراع دولي مريع ، في عالم تعرقله ، بعد مرحلة من الانفراج ، حالة من المواجهة الدولية الحادة . وقد حظينا ، أثناء هذا كله ، بالتضامن والدعم الكاملين من قبل الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي - حزب لينين - والاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى ، التي تواصل معيها بنجاح مثلنا في سبيل بلوغ الأهداف السامية للاشتراكية والشيوعية .

.../...

وإذا نظرنا إلى السنوات الخمس الماضية ، يمكننا القول ، بكل التواضع الواجب ، أن قضية الاشتراكية في الجمهورية الديمقراطية الألمانية قد أحرزت مزيداً من التقدم بفضل المساعي الإبداعية لعمدنا ، من عمال ومزارعين ومثقفين وجميع العاملين الآخرين من الرجال والنساء ، وذلك على الرغم من جميع أشكال المناورات الهدامة التي مارستها الأمبريالية . وفي حين أن قضية الاشتراكية لم تمل بعد إلى حالة الكمّال ، فقد أحرزنا تقدماً طيباً في هذا الشأن .

وعندما يثور تساؤل على الصعيد الدولي عن مدلول "الاشتراكية الحقيقية" ، يمكننا أن نشير باعتزاز إلى ما حققناه سوياً بالفعل . فما من شك في أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بوصفها إحدى الدولتين اللتين نشأتا على التراب الألماني في إثر الحرب العالمية الثانية والتطورات التي أعقبت الحرب ، قد حققت شيئاً يحظى بتقدير كبير من جانب أصدقائها ولا يمكن أن يتجاهله أعداؤها بعد ذلك . ذلك أننا صنعنا نظاماً اشتراكياً جديداً .

وعلى عكس جمهورية المانيا الاتحادية ، فإننا نحن المقيمين في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الذين نعيش على طول الخط الحساس الذي يفصل بين النظامين الاجتماعيين القائمين في أوروبا - منظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي - قد أفلحنا ، على الرغم من تعرضنا لتأثير دولي من كل نوع ، في إقامة مجتمع ينتفي فيه استغلال الإنسان للإنسان ، وتتاح فيه الفرصة الكاملة للطاقت الإبداعية لدى الشعب . وكان من شأن تنمية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج الاشتراكية أن مكنت شعبنا من بلوغ مستوى للمعيشة لم يسبق له مثيل في تاريخه . وأصبحت البطالة مفهوماً ينتمي إلى عالم مختلف وغريب . كما أصبحت الراحة المادية والاحساس بالأمن والعمالة الكاملة وتكافؤ فرص التعليم بالنسبة لكل الأطفال ، أموراً مسلماً بها . وتتمثل الأولوية العليا بالنسبة لنا في مواءمة السلم وبالتالي في ضمان وجودنا مستقبلاً .

وباختصار ، يتوفر لدينا مبرر تام يمكننا من القول بأن الطبقة العاملة ، وهي الطبقة الحاكمة ، قد أقامت جنباً إلى جنب مع المزارعين والمثقفين وجميع فئات الشعب العاملة الأخرى ، مجتمعاً يستطيع الصمود في وجه أي مقارنة . وقد تحقق ذلك بفضل الروابط الوطيدة القائمة على الثقة المتبادلة بين الحزب والشعب وما يبديه العاملون من الرجال والنساء في المدينة وفي الريف من ثغان ونظام ومهارة وإبداع . فقد تعلم حزبنا والطبقة العاملة ، على مدى الأربعين سنة الماضية ، كيفية قيادة المجتمع . والتفسيرات البادية في كل مكان في بلدنا هي دليل بليغ بما فيه الكفاية

على ذلك . كما تقدم النتائج التي تحققت في السنوات الخمس الماضية دليلا آخر ، إذ أنتج خلالها شعبنا العامل دخلا قوميا بلغ مجموعه ١٠٨٧ بليوناً من الماركات ، حيث تمثل الزيادة في انتاجية اليد العاملة ٩٠ في المائة من الزيادة المسجلة . ويتوقف التقدم الذي تحرزه الجمهورية الديمقراطية الألمانية واقتصادنا ومستويات معيشة سكاننا ومستواهم الثقافي على الامكانيات النظرية لدى البلد . فمِنذ إنشاء الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، أتم ١,٩ مليون نسمة دورات دراسية في الجامعات والكليات . ولا يتعين عليهم المعاناة من البطالة ، في حين يوجد في جمهورية ألمانيا الاتحادية وحدها عشرات الآلات من ذوي المؤهلات الجامعية الذين لا يجدون العمل المناسب ويتقاضون إعانات حكومية بسبب البطالة . كما لا يحدث أي خفض في الخدمات الاجتماعية ولا توجد فضائح تتعلق بالرشوة تشمل الممارك والشركات التي تسعى إلى التأثير على اختيار المرشحين لتولي مناصب عامة . وما يجده المرء في الجمهورية الديمقراطية الألمانية هو العمالة الكاملة ، وتزايد الرخاء بالنسبة للجميع ، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الشعبية الحقبة والحرية الحقيقية .

والمجتمع الجديد الذي نعمل على اقامته منذ أن نفخنا عن أنفسنا الدمار الذي حل بنا مجتمع يستشرف المستقبل دائماً ، فقد جلب استثمار الحلفاء على الفاشية ، الذي قدم فيه الاتحاد السوفياتي النصيب الأكبر ، الحرية للشعب الألماني مما مكنه من أن يسلك دروباً جديدة تماماً . وكانت الذكرى السنوية الأربعين للتحرير معلماً في الفترة التي أدت إلى المؤتمر الحادي عشر للحزب ، وحافزاً رئيسياً لطفرة قوية من المبادرات في جميع أرجاء البلد . وما زال القول يصدق بأننا ، إذ نقيم الاشتراكية بنجاح ، لا نفتأ ندعم وننفذ ما خلفه لنا كل من حارب في سبيل انقاذ البشرية من الوحشية الفاشية وضمان معاملة أفضل لجميع الشعوب .

إن الحزب والشعب ، إذ تربط بينهما أواصر الثقة المتبادلة القوية ، يقومان بعمل متضامن من أجل الصالح العام ، وقد أظهرنا أن هذا الاحساس بالهدف المشترك قد مكنهما من التصدي لجميع تحديات عصرنا . وحزب الوحدة الاشتراكي الألماني هو حزب كارل ماركس وفريدريك إنجلز وولهم ليهكنخت وأوغست بيبيل ، وحزب كارل ليبكنخت وروزا لكسمبرغ التي احتفل أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من سكان برلين بذكراها في منتصف كانون الثاني/يناير من هذا العام في مظاهرة قوية من أجل السلم والاشتراكية كما أن حزب الوحدة الاشتراكي الألماني هو حزب أرنتس شالمان وولهم بيك وأوكو غروتبول ووالتر أولبريشت . وهو إذ ينهل من تقليد يرجع إلى أكثر من مائة عام منذ نشأة الحركة العمالية الألمانية الثورية ، ما زال يأخذ بهذا التقليد اليوم ، مشرباً إياه عن

.../...

طريق مساعيه الابداعية لصالح الشعب . وحزب الوحدة الاشتراكي الالمانى يرتبط بعمرى لا تنقسم مع الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي والاحزاب الصديقة في البلدان الاشتراكية الاخرى ، وهو جزء لا يتجزأ من الحركة الشيوعية العالمية . والانضمام الى عضوية حزبنا ، وبين صفوفه ، والعمل من أجل القضية السامية المتمثلة في الاشتراكية والشيوعية شرف وواجب ، ويجعل لحياتنا هدفا ، ويملا نفوسنا جميعا بالاعتزاز حقا ويعلمنا قيمة البقاء دائما على صلة بجذورنا .

وقد اطلع الملايين في الجمهورية الديمقراطية الالمانية بدور في الاعمال التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر للحزب ، باذلين ما عليهم في سبيل تعزيز مجتمعنا الاشتراكي بأفكارهم واعمالهم ومقترحاتهم . وقد كان ذلك سمة مميزة للمناقشة الاشتراكية قبل المؤتمر والمناقشة العامة على نطاق البلد ولمواطني بلدنا كل الحق في أن يشعروا بالرضاء لما تم إنجازه . فما حققناه معا يقوي يقيننا بأننا سنتمكن من معالجة وتنفيذ المهام المدرجة في جدول أعمال المؤتمر الحادي عشر للحزب بثقة ونشاط ، سواء بالنسبة للفترة حتى عام ١٩٩٠ ، إما لما بعد ذلك حتى عام ٢٠٠٠ .

وفي هذه الساعة ، تود اللجنة المركزية أن تعبر عن امتنانها الصادق لكل الشعب العامل في بلدنا ، ولكل الشيوعيين ، للعمل الذي أنجزوه منذ المؤتمر العاشر للحزب .

ثانيا - الحالة الدولية وأنشطة حزب الوحدة الاشتراكي الالمانى في مجال السياسة الخارجية

أيها الرفاق ،

لقد تغيرت ، منذ انعقاد المؤتمر العاشر ، أشياء كثيرة سواء في بلدنا أو في العالم بوجه عام ، فالحالة الدولية لا تفتأ تتفاقم بسبب استراتيجية تعزيز التسليح والمواجهة ، التي تنتهجها الدوائر المؤثرة في الولايات المتحدة وفي منظمة حلف شمال الأطلسي . وفي ضوء هذه التطورات التي تهدد وجود الجنس البشري ذاته ، جعل حزبنا شغله الشاغل هو المساهمة ، عن طريق أنشطته ، في التقليل من خطر وقوع حرب . فقد عقدت اجتماعات مع قادة غربيين من ذوي الآراء السياسية المتنوعة تنوعا بالغا ، وذلك كجزء من حوار جار للبحث عن طرق لبلوغ هذا الهدف . وإذا استعدنا تطور الأحداث ، استطعنا القول بأن شعبنا قد استوعب سياستنا جيدا وأن هذه السياسة تركت أثرا مفيدا على الحالة الدولية وعملية البحث عن آفاق سلمية .

أما النهج المحطم للقوالب الجامدة الذي يتبعه الاتحاد السوفياتي إزاء القضايا العالمية ، والبرنامج الشامل الذي وضعه لتخليص العالم من جميع الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٠٠ ولاقامة نظام للأمن الدولي ، فقد فتحا أبواب مرحلة جديدة في السعي إلى السلم . واننا نتفق تماما مع المقترحات التي أعلنها ميخائيل غورباتشوف والتي اعتمدها المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، واننا نقوم بدورنا في تنفيذها . فهي تتفق مع مثلنا الأعلى وهو اقامة عالم خال من الأسلحة أو العنف ، عالم تستطيع فيه جميع الأمم أن تحدد بحرية مسارها الانمائي وطريقتها في الحياة . وقد أسفرت المقترحات السوفياتية عن تغذية عكسية في كل مكان . والسني لا يتوفر في المقابل هو الدليل على استعداد الولايات المتحدة للبدء في نزع السلاح النووي والاقلاع عن التجارب النووية والتخلي عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي . وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية تؤيد هذه السياسة الهدامة ، الأمر الذي يؤدي إلى تعقد علاقاتها مع البلدان الاشتراكية ، بما فيها الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ويلحق الضرر بمصالح الأمن والتعاون في أوروبا .

وانمافا لما يطلق عليه "روح جنيف" ، منذ اجتماع القمة الأول بين ميخائيل غورباتشوف ورونالد ريفان وصدور بيانهما المشترك ، فاننا نرى أن المطلوب ليس هو القول فحسب بل الفعل أيضا . وما يلزم توفره هو عزم صادق لا على الاصرار على القوالب الفكرية الجامدة المتعلقة بالمواجهة والسعي بجهد إلى تحقيق تفوق عسكري بل على معالجة المسائل بطريقة جديدة ، وايجاد أشكال واجراءات جديدة للتعامل بين النظم الاجتماعية والدول والمناطق المختلفة . ومن الأمور الحيوية إلتماس وإغتنام أية فرصة ، مهما كانت ضئيلة ، لوقف الاتجاه نحو تزايد خطر الحرب باطراد ، وعكسه ، وذلك بغية إقرار السلم على أساس دائم .

والخطوة الأولى لتخليص العالم من الأسلحة النووية لابد أن تتمثل في العمل بلا انقطاع على تجريب الأسلحة الجديدة . وقد واصلت حكومة الولايات المتحدة إجراء التجارب النووية الجوية متجاهلة بذلك الوقف الاختياري الذي فرضه الاتحاد السوفياتي من طرف واحد في آب/أغسطس ١٩٨٥ على جميع التجارب النووية والذي مدده منذ ذلك الوقت عدة مرات ، واستخفافا منها بالرغبات التي أبدتها المجتمع الدولي . وبدون الإضرار بالمصالح الأمنية المشروعة للاتحاد السوفياتي فقد رد على التجارب النووية التي تجريبها الولايات المتحدة ، والتي تشكل إساءة بالغة للإنسانية جمعاء ، بتأكيد من جديد في ١١ نيسان/أبريل على استعداده للتخلي عن التجارب النووية شريطة أن توافق الولايات المتحدة في نهاية المطاف على فرض وقف اختياري على هذه التجارب أو

تجميعها . والقرار السوفيياتي ، الذي يسترشد باحسان انساني بالمسؤولية إزاء مصير جميع الأمم وبيبين الطريق الى مستقبل يسوده السلم . ووفقا لما اقترح ، فإنه ينبغي اغتنام هذه الفرصة بترتيب اجتماع بين غورباتشوف وريغان ، مما سيكون بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح .

وإذا اندلعت حرب نووية ، فلن يكون هناك غالب أو مغلوب . كما أنه لا يمكن كسب سباق التسلح . وتطوير وادخال نظم أحدث فأحدث للأسلحة النووية يشكل تهديدا متعاطفا لغرض السلم ولبقاء البشرية في نهاية المطاف . وقد تمل الحالة في العالم الى مرحلة لا تصبح الغلبة فيها للتعقل والدوايا الطيبة لدى القادة السياسيين .

ان كل من يتوفر لديهم احسان بالمسؤولية ، في العالم ، تجاه شعوبهم وتجاه الجنس البشري ككل ، يقفون في وجه ما تنتويه الولايات المتحدة من إغراق الفضاء بأسلحة لا تبقى ولا تذر . فمبادرة الدفاع الاستراتيجي ليست ضرورية لامتدادات تكنولوجيا متقدمة ، إذ أن استكشاف الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية يتيحان مجالا فسيحا بما فيه الكفاية لذلك . واننا ملتزمون بالسلم في الفضاء وعلى الأرض .

وستواصل الجمهورية الديمقراطية الالمانية عملها ، في سبيل اعادة الاوضاع الدولية الى حالتها الطبيعية والعودة الى الانفراج عن طريق سياسة التعاون التي تتبعها والحوار العملي الذي تجريه من أجل التوصل الى نتائج ملمومة . وهي تلح ، في مؤتمر ستوكهولم ومحادثات فيينا لتخفيض القوات مع غيرها من البلدان الاشتراكية ، على إجراء مفاوضات جادة ومثمرة ، تستهدف الغلوم الى نتائج بنّاءة . وهي لا تفتأ تنفذ الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي بشأن الأمن والتعاون بجميع جوانبها إذ تعتبر هذه الوثيقة وسيلة قوية للقضاء على التوتر الدولي .

ونحن أيضا على استعداد لأن نلتزم ، على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة ، اشكالا جديدة للتعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، وفي مجالات حماية البيئة والفنون والخدمات الصحية والاجتماعية وغير ذلك من المسائل . فمن شأن اقامة علاقات مباشرة وجوهرية بين مجلس التعاقد الاقتصادي والاتحاد الاقتصادي الاوروبي بغرض التصدي للمسائل المحددة أن يعود بالفائدة على التعاون الاوروبي والعلاقات التجارية والاقتصادية بين المنظمتين .

أيها الرفاق ،

ان العالم يشهد اليوم تغييرات عميقة لصالح التقدم ، ولكنه يشهد أيضا اتجاهات معاكسة وتناقضات من كل شكل . أما الاشتراكية فتمضي من قوة الى قوة ، معتمدة ، وهذا شأنها ، على اقتصاد متقدم الى حد كبير ، وعلى قاعدة علمية وطيدة وامكانيات دفاعية موشوقة . وقد سجلت حركات التحرير الوطني والاجتماعي أوجه نجاح جديدة .

ولم يحدث في الماضي قط ان تطورت القوى المنتجة بمثل هذه الخطى السريعة ، مما فتح آفاقا رحبة أمام التقدم البشري . لكن يصدق القول أيضا انه لم يحدث من قبل قط ان تم ابتكار وتكديس أسلحة بمثل هذه القوة التدميرية . والاشتراكية تعطى الاولوية للسلم . وتضع دوما في الاعتبار مصلحة ومنفعة الشعب عند التصدي حتى لا تعقد مشاكل الثورة العلمية والتكنولوجية . وفي الوقت نفسه ، يتضح بشكل متزايد أن الامبريالية ، وعناصرها العدوانية للغاية هي المقامرة بخطر نشوب حرب نووية ، قد باتت تشكل عقبة تعترض سبيل التنمية الاجتماعية .

ومن سمات الامبريالية المعاصرة ان الاحتكارات الضخمة في أقوى الدول الرأسمالية قد تحولت الى مراكز نفوذ دولية ، وكأنها أخطبوط يحكم قبضته الشرييرة على بلدان بأسرها ، بل على قارات . فهي تسيطر حاليا على ما يناهز ٤٠ في المائة من الانتاج الصناعي وعلى نحو ٦٠ في المائة من التجارة الخارجية ، وعلى أكثر من ثلاثة أرباع الامكانيات التكنولوجية لدى الاقتصاد الرأسمالي . وقد تزايد معدل تركز رأس المال ، فكان الخراب مصير الوف من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم . فأعلنت نحو ١٤٠ ٠٠٠ شركة إفلاسها في الولايات المتحدة في الفترة من عام ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ ، أما في اليابان ، فكان هذا الرقم ، في الفترة نفسها ، أكثر من ٩٠ ٠٠٠ ، وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية بلغ هذا الرقم نحو ٧٠ ٠٠٠ .

وعلى حد قول السامة البورجوازيين ، تدور رحى "معركة تكنولوجية طاحنة" بين الاحتكارات الكبرى والبلدان الرأسمالية ، والمراكز الرئيسية الثلاثة للامبريالية المعاصرة ، وهي : الولايات المتحدة ، وأوروبا الغربية واليابان . وتغني هذه المعركة من بعض النواحي ، الى تومع كبير فيما ينطوي عليه الأمر من امكانيات علمية وتكنولوجية بيد أن تناقضات جديدة نشأ بكثرة في الوقت نفسه مسببة اختلالات هائلة في اقتصاد العالم الرأسمالي .

ورغم كل ما يجري التشدد به بشأن النمو الاقتصادي في نصف الكرة الراسمالي فان البطالة الواسعة النطاق ليست مستمرة فحسب بل توامل الزيادة أيضا . وفي واقع الحال ، هناك ما يزيد على ٣٠ مليون نسمة بدون عمل في البلدان الراسمالية الأربعة والعشرين المنتسبة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وإذا أضفنا المهرة العاطلين أو العاملين لفترات قصيرة غير الداخلين في الاحصاءات الرسمية ، فان الاجمالي سيتراوح بين ٤٠ و ٦٠ مليونا . وما يزيد على ٤٠ في المائة من كل المسجلين كمواطنين يدخلون في عداد الفئة التي لا يتجاوز عمرها ٢٤ سنة .

وهذا يعني بالنسبة لعدد ليس بالقليل اتجاها نزوليا نحو "فقر جديد" يتهدد حاليا ما يمل الي ٢٠ في المائة من سكان البلدان الراسمالية الرئيسية . ففي جمهورية المانيا الاتحادية هناك نحو ٢,٥ مليون نسمة يعتمدون على الرعاية الاجتماعية العامة ، وفي بريطانيا يقدر هذا الرقم بشمانية ملايين . وفي الولايات المتحدة يعيش ٣٤ مليون نسمة دون حد الفقر . ويمكن للمرء أن يستشهد بأمثلة أخرى كثيرة تبرز آفات نظام يضع الربح فوق الناس .

أيها الرفاق ،

لقد واصلت مجموعة الدول الاشتراكية في السنوات الأخيرة التحرك قدما على الدرب . ودخلت بلداننا مرحلة جديدة أعلى من مراحل تنميتها ، وهي تظلم حاليا بمهام ذات شأن عظيم بالنسبة للمستقبل . وتحدد هذه المهام بالحاجة الي دفع عجلة التقدم في مجالي العلم والتكنولوجيا وكل الجوانب المختلفة المتصلة ببناء مجتمع اشتراكي وبالمرام التاريخية مع الامبريالية وبالكفاح من أجل مون السلم . وقد أصبحت الساحة مهياة للارتقاء بإمكانات الاشتراكية - الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والسياسية - الي مستوى جديد من حيث الكيف . وهذا هو الأساس اللازم لتنفيذ سياساتنا الاجتماعية على أسس مخططة ولنكون دائما في وضع يسمح لنا بالابقاء على دفاعنا عند المستوى المطلوب .

وتمديد ملاحية معاهدة وارسو يبرهن بوضوح على عزمنا على تعزيز تحالفنا بوصفه مركزا لتنسيق السياسة الخارجية ودرعا واقيا موشوقا ضد أي هجمات امبريالية أو محاولات للابتزاز . وقد اتفقنا خلال اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية المعقود في صوفيا على زيادة تحسن آلية تنسيق السياسة الخارجية كذلك ، حتى يصبح تعاوننا أكثر فعالية واستجابتنا أكبر سرعة .

وقد كان المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفيياتي حدثا ذا أهمية تاريخية بالنسبة لما حققه للشعب السوفيياتي من تقدم آخر في تطوير ودعم الاشتراكية ، وتعزيز نوعيتها على نحو منهجي وشامل ، وفي المضي قدما نحو الشيوعية ، وكان حدثا ترددت أصدأه الدولية بقوة . وخلال المؤتمر اكتسبنا خبرة مباشرة عن النهج العملي والابداعي ، وعن روح النضال والشعور بالتفاؤل الذي ساد مداولاته التي تركزت حول الطرق الكفيلة باطلاق جميع الموارد المادية والفكرية في المجتمع السوفيياتي وفتح الطريق قدما من أجل تنفيذ استراتيجية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلد . والقرارات التي اتخذها المؤتمر السابع والعشرون لها دور استثنائي حاسم تلعبه في تعزيز مركز اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيياتية في الساحة العالمية .

وخلال اجتماعي مع الرفيق ميخائيل غورباتشوف في موسكو يوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، أكدنا عزمنا المشترك على مواصلة تكثيف العلاقات بين حزبينا ودولتينا على جميع المستويات ، الحزبية والحكومية وغيرها ، وعلى التعاون الوثيق في انجاز البرنامج الطويل الأجل لمجلس التعاضد الاقتصادي ومواصلة تعزيز وحدة المجتمع الاشتراكي وثماسكه . وفي عمل منسق شرع بلدانا في مشاريع واسعة للمستقبل يندرج معظمها في إطار البرنامج الطويل الأجل للتعاون في ميادين العلم والتكنولوجيا والانتاج ، والذي يغطي الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ .

وفي هذا المؤتمر فإننا نعيد مرة أخرى تأكيد روابطنا الاخوية مع الحزب الشيوعي السوفيياتي ومع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيياتية ، لانهما يشكلان - بوصفهما انجازين ثوريين عظيمين - أساس نجاحنا ولأن شعبنا شديد الاعتزاز بهما .

وفي الوقت نفسه ، فإننا نعمل على توسيع علاقاتنا مع الدول الاشتراكية الأخرى في أوروبا أو في الأماكن الأبعد ، وفقا للشبكة الواسعة من المعاهدات التي أبرمناها . ومن شأن انجاز البرامج المتفق عليها مع الجمهورية الشعبية البولندية والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية والجمهورية الشعبية الهنغارية وجمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية رومانيا الاشتراكية بشأن التعاون في ميادين العلم والتكنولوجيا والانتاج حتى عام ٢٠٠٠ أن يعمل على حفز التقدم في جميع البلدان المعنية وزيادة تعزيز المجتمع الاشتراكي بأكمله .

اننا نرى أن توسيع وتكثيف علاقاتنا الاممية المادقة مع كوبا ، أول بلد اشتراكي في الأمريكتين ، قضية شرف ومسألة ضمير . وقد دخلنا ، هنا أيضا ، في برنامج

طويل الأجل للتعاون . وما زالت كوبا ، التي تتعرض باستمرار الى ضغط وابتزاز من جانب الولايات المتحدة ، تحظى بتضامننا الكامل .

وعلاقتنا مع الجمهورية الشعبية المنغولية وجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية لا تفتأ تنمو باستمرار على أساس معاهدات الصداقة والتعاون . كما ان التزامنا بتعزيز موقف الاشتراكية في آسيا يرتبط بشكل متزايد بمبدأ النفع المتبادل . فنحن نؤيد المبادرة المشتركة التي شرعت فيها الدول الشقيقة الثلاث في الهند الصينية بغية ضمان الاستقرار وحسن الجوار في جنوب شرقي آسيا . وقد بلغت علاقات الصداقة والتعاون الودي القائمة مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مرحلة جديدة من حيث النوعية .

وبالمثل ، فإن فكرة تعزيز الموقف الدولي للاشتراكية والسلام هو المبدأ الذي نهتدي به في علاقاتنا مع جمهورية الصين الشعبية . ومما يشجع صدورنا أن نلاحظ ما طرأ من تحسن مرغوب فيه في العلاقات بين الجمهورية الديمقراطية الالمانية والصين ، ذلك البلد الاشتراكي الشامع ، في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية . فتنامي التعاون بين الجمهورية الديمقراطية الالمانية والصين له اثر ايجابي على الكفاح من أجل صون السلم .

وقد قامت الجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية بتوسيع علاقات الصداقة والتعاون بينهما في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية . وتسعى الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى اقامة علاقات أشمل مع جمهورية المانيا الشعبية .

وفي الوقت الذي نواصل فيه تعزيز تحالفنا مع البلدان الاشتراكية الرفيعة ، فإننا نسعى ، وفقا لمبادئ التعايش السلمي ، الى زيادة توثيق التعاون مع دول العالم غير الاشتراكي . وتحقيقا لهذا الغرض ، أبرمنا مزيدا من الاتفاقات سيكون لتنفيذها من الناحية العملية اثر ايجابي على الحالة الدولية .

ولانتزال صيانة السلم قضية حيوية في العلاقات بين الجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية المانيا الاتحادية . وأي سياسي من المانيا الاتحادية يرغب في أن يؤخذ مأخذ الجد لا يمكن أن ينفذ الطرف عن الواقع الذي ظهر الى حيز الوجود نتيجة للحرب العالمية الثانية وما تبعها من تطورات . ويشمل ذلك التعايش ، في قلب

اوروبا ، بين دولتين المانيتين ذواتي سيادة ومستقلتين الواحدة عن الاخرى ، هما الجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية المانيا الاتحادية ، اللتان تمثلان نظامين اجتماعيين مختلفين وتندمجان الى تحالفين مختلفين .

ومازلنا نعلق أهمية كبيرة على البيان المشترك الصادر في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ الذي أشرنا فيه أنا والمستشار الاتحادي كول الى أن حرمة الحدود واحترام السلامة الاقليمية والسيادة لجميع الدول في اوروبا داخل حدودها الحالية هما شرطان أساسيان للسلم ، مما يتمشى تماما مع معاهدة العلاقات الاساسية ومجموعة المعاهدات الأوروبية بين الشرق والغرب . وانطلاقا من روح هذا البيان المشترك ، تقع على عاتق كل من الدولتين الالمانيتين ، مسؤولية خاصة بالنسبة للسلم ، ولاسيما في ضوء تاريخهما السابق .

ومما يضيف الى جسامه هذه المسؤولية ان حدودها المشتركة ، مثلها في ذلك مثل الحدود التشيكوسلوفاكية ، تشكل الخط الفاصل بين بلدان منظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي . ولأول مرة في تاريخ العلاقات بين الجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية المانيا الاتحادية ، قمنا بالاصرار في البيان المشترك المذكور على ضرورة أن لا تنفجر الحرب أبدا مرة أخرى من على التراب الالمانى ، وأن يتم توخي الحزم للسهر هناك من الآن فصاعدا على احلال السلم .

وفيما يتعلق ببرلين الغربية ، فإننا نؤيد المراعاة الدقيقة والتنفيذ التام لاتفاق الأطراف الاربعة المعقود في ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٧١ ، الذي اثبت جدواه بالنسبة لسكان برلين الغربية أنفسهم على الاقل . وسنواصل ، نحن وحلفاؤنا ، إحباط جميع المحاولات لوضع حدود هذا الاتفاق موضع الاختبار وإقتطاع الحكم الرئيسي الوارد به والذي ينص على أن برلين الغربية ليست جزءا من جمهورية المانيا الاتحادية ولا يجوز أن تحكمها .

أيها الرفاق

لقد قام حزبنا وبلدنا بتوسيع ملامتهما مع دول افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، ومع حركات وأحزاب التحرير الوطني . ويمكن قياس مدى تنوع وقيمة هذا التعاون من الاتفاقات والتفاهات التي أبرمت مع الدول في تلك الاجزاء من العالم بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ ، والتي يزيد عددها على ٣٥٠ .

وحركة عدم الانحياز التي تضم الآن ١٠١ بلداً ، تلعب دوراً هاماً ، يلقي منها التقدير الشديد . كما أن انشطتها مصدر قوة مستمر لقضية السلم والتنمية السلمية . فهذه البلدان التي تمثل غالبية أمم العالم ، تتشاطر إلى حد كبير الرأي المناهض لسباق التسلح ، والتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية ، والتهديد بالقوة واستخدامها ، والتوسع بجميع أشكاله . وهي تنادي بإصرار أشد فأشد باتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وبصفة خاصة في المجال النووي ، وتعارض تسليح الفضاء . ويجري التعبير عن هذا التصميم في مبادرات سياسية هامة مثل الاعلان المشترك لرؤساء الدول والحكومات الست الصادر في أيار/مايو ١٩٨٤ ، وعلان دلهي الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . والنداء الموجه من موقعي اعلان دلهي إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، ورسالتهم الموجهة إلى ميخائيل غورباتشوف ورونالد ريفان في شباط/فبراير ١٩٨٦ .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية هذه البيانات فضلاً عن مطالب الأمم الناشئة والداعية إلى أن تستخدم في إيجاد حل جماعي لمشاكل عالمية مثل التلوث والجوع والتخلف والامية والابوة الموارد المفرج عنها نتيجة للتقدم الحقيقي نحو تجميد التسلح وتحقيق نزع السلاح .

وتدخل دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في عداد أكثر الدول تعرضاً لآثار الخطيرة المترتبة على الأزمة التي تحيق بالعالم الرأسمالي . فقد خلفت السياسات التمييزية والاستعمارية الجديدة التي تتبعها الامبريالية فيما يتعلق بأعمار الفائدة المرتفعة ، والشروط المتشددة الخاصة بالقروض وتزايد النزعة الحمائية في التجارة الخارجية نتائج مدمرة . فمُنذ عام ١٩٨٠ ارتفع الدين الخارجي لتلك البلدان بما يزيد على الثلث ، حيث بلغ مستواه ما يقارب ألف بليون دولار في عام ١٩٨٥ . وفي عام ١٩٨١ وحده كان على هذه البلدان مجتمعة أن تدفع لدائنيها الامبرياليين ١٤١ من بلايين الدولارات ، منها ٧١ بليون دولار كفايدة . ولهذا السبب ، فإننا نرحب بمبادرة كوبا ونؤيد الفكرة الداعية إلى أن تبدأ في أقرب وقت ممكن داخل اطار الأمم المتحدة مفاوضات محددة تضم جميع الدول ليجاد حل عالمي وعادل لأشد المشاكل الاقتصادية الدولية الحادا .

وتقل رغبة الشعوب في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يوماً بعد يوم في الخضوع لسياسة الامبريالية المتمثلة في الاستغلال والقسر الاستعماريين الجديدين . وفي الوقت الحاضر يتجلى ذلك بشكل صارخ في التطورات الحاصلة في هايتي والأرجنتين

والبرازيل وأوروغواي . وحتى نظام بينوشت ، الذي يدعمه حكم الارهاب الوحشي ، ستكون نهايته فاجعة ، على الرغم مما تفدق به عليه المؤسسات التجارية الدولية الكبيرة . وبإمكان الشيوعيين والاشتراكيين وكل الآخرين الذين يعارضون بينوشت أن يعتمدوا على تضامننا الكامل .

والعلاوة مع أنغولا وموزامبيق وأسيوبيا وهي بلدان اختارت طريق الاشتراكية صلات وثيقة منذ وقت بعيد . فهذه الدول وأحزابها الرئيسية ، إذ تحظى بتأييد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية والبلدان الاشتراكية الأخرى ، عليها أن تركز جل اهتمامها على تعزيز اقتصاداتها ، والتصدي للعناصر المناهضة للثورة ، التي تتلقى المساعدة المادية والايديولوجية من الدوائر الامبريالية .

وسنواصل تقديم التضامن والدعم الى الدول والشعوب الناشئة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل السلم والتقدم الاجتماعي . واننا ندين بقوة أعمال العدوان الامبريالية التي ترتكب ضد نيكاراغوا ، ونعيد تأكيد تضامننا الثابت مع الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب السانديني . فلابد من ايجاد حل للمشاكل التي تواجه أمريكا الوسطى ، دون تدخل خارجي وبالوسائل السياسية . ونحن نرحب بجميع المساعي المبذولة في هذا الاتجاه .

ويوم أمس الأول علم المجتمع الدولي ، بما فيه شعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بغضب ونفور ، بأن الولايات المتحدة قد هاجمت ليبيا بسرب من قاذفاتها ، متجاهلة بذلك تماما أدنى متطلبات التعقل . والبلدان الاشتراكية المتحالفة في اطار منظمة معاهدة وارسو تعبر بحق عن بالغ قلقها ازاء التدهور السريع في الحالة الدولية نتيجة للأعمال العدائية التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد ليبيا . فالقصف الوحشي للمدن الليبية المسالمة من قبل ملاح الطيران الأمريكي ، والذي تسبب في موت وامابة الاهالي الأبرياء تماما ، تمثل ، كما أكدت في اللقاء الشعبي الذي عقد في برلين تكريما لأرنست ثالمان ، عملا عدوانيا يشهر الغضب والسخط بحق .

وأود أن اوضح تماما عند هذه النقطة أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد بكل اخلاص محتويات الاعلان الذي أصدرته الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو ونشر في صحف اليوم . فهجوم الولايات المتحدة على ليبيا لم يعرض السلم للخطر في جنوبي البحر الأبيض المتوسط فحسب بل يمكن أن يفجر أيضا تصاعداً لا سبيل الى وقفه في

التوتر الدولي ، مما سيكون له حتما ، كما ذكر في الاعلان ، آثار سلبية على الحالة في اوروبا وفي العالم أجمع ، وعلى الحوار بين الشرق والغرب عموما .

وسلسلة الضربات الجوية التي قامت بها مقاتلات الولايات المتحدة ضد الأهداف في ليبيا هي مثال للكيفية التي تؤدي بها ما تستخدمه الامبريالية من اساليب الذراع القوية القائمة على المغامرة الى زيادة السلم العالمي ضعفا في الواقع ، بدلا من أن تعمل على استقراره . فالحالة في الشرق الاوسط التي تشكل منذ سنوات خطرا حقيقيا يتهدد السلم والتي تعتبر نتاج العدوان الاسرائيلي وإنكار حق الفلسطينيين في إقامة دولة خاصة بهم ، تحمل في طياتها خطر الترددي الى كارثة تخرج عن نطاق سيطرة البشر . ويجب عدم السماح بأن تصل الامور الى هذا الحد . وفي ضوء الحالة البالغة التوتر ، فإن من دواعي الترحيب أن يقوم العالم العربي ناهيك عن البشرية جمعاء بادانة العدوان الذي ارتكبته الولايات المتحدة ضد ليبيا ومطالبة حكومة الولايات المتحدة بممارسة ضبط النفس . وهذا أمر أكثر ما يكون أهمية نظرا لأن الاعمال غير المقيّدة يمكن ان تزج بالجنس البشري كله في أتون دمار عام أليم يشمل العالم ولن يكون هناك فرار منه . ومن فوق هذا المنبر فإننا نؤكد مرة أخرى تضامننا مع الكفاح المناهض للامبريالية الذي يخوضه الشعب الليبي .

واننا نعتقد اعتقادا جازما بأنه لا يمكن التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الاوسط إلا عن طريق الجهود الجماعية التي تبذلها جميع الاطراف المتأثرة . واننا نؤيد الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر دولي للشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة ، تشترك فيه جميع الاطراف المهتمة بالأمر ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ونرى أن تعزيز وحدة البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية هو شرط رئيسي للتوصل الى حل ديمقراطي لقضية الشرق الاوسط . ومن شأن إنهاء الحرب بين ايران والعراق في أقرب وقت ممكن وتأمين استقرار الحالة في منطقة الخليج أن يؤديا الى إحلال السلم العالمي .

واننا نؤيد الجهود التي تبذل حاليا للتوصل الى تسوية سياسية في المفاوضات بين افغانستان وباكستان .

ونحن ندين بشدة سياسات الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا ونطالب الدول الامبريالية بأن تتوقف عن دعم النظام العنصري في بريتوريا ، الذي تتزلزل قواعده في الوقت الحاضر . ونحن نطالب باطلاق سراح نلسون مانديلا وجميع السجناء

السياسيين ، ونؤيد تأييدا قاطعا فكرة منح ناميبيا الاستقلال فورا . كما يجب وقف الاعمال العدوانية والتدخل العسكري بجميع أنواعه من قبل القوى الامبريالية ، في أنغولا وموزامبيق ودول الجنوب الافريقي الأخرى .

أيها الرفاق

ان السياسات الخارجية السلمية المنحى التي تتبعها الجمهورية الديمقراطية الالمانية متأصلة في التزام نظامنا الاجتماعي الاشتراكي بمبادئ الانسانية . وهي تستهدف توفير الظروف الخارجية المواتية اللازمة لجهودنا المستمرة في سبيل اقامة مجتمع اشتراكي متقدم في الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

وفي السنوات المقبلة ستعال اهداف والسياسات التالية اولوية في الاستراتيجية الدولية لحزبنا وبلدنا :

١ - بذل جهود تتسم بالتصميم لحد جميع القوى المؤيدة للسلام ، والتعقل والواقعية على القيام بعمل موحد يتجه نحو الحد من الاسلحة وتحقيق نزع السلاح ، بغرض تفادي نشوب حرب نووية ، ومنع تسليح الفضاء ، والقضاء على الاسلحة النووية والتغلب على المواجهة عن طريق التعاون بين الدول .

٢ - التوسع بشكل منهجي في التحالف الاخوي مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى ، والقيام بحملة رئيسية لدعم وتعزيز قوة الاشتراكية وجاذبيتها على المعهد الدولي من جميع النواحي عن طريق تنمية مزاياها على نحو اكمل أكثر فأكثر .

٣ - التضامن النشط المناهض للامبريالية مع جميع الشعوب التي تكافح في سبيل تحريرها الوطني والاجتماعي ، وتنمية العلاقات الودية على قدم المساواة مع جميع الامم الحاضرة ، ودعم نضالها للتوصل الى نظام اقتصادي دولي جديد مبني على المساواة .

٤ - بذل جهود دؤوبة لتوسيع علاقات التعايش السلمي مع الدول الرأسمالية ، وإقامة وتنمية حوار سياسي عملي وتعاون يعود بالنفع المتبادل على اساس مبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها عالميا ، وإيلاء الاعتبار المتبادل للمصالح المشروعة لبعضها بعضاً .

.../...

٥ - ونحن نؤيد :

* انهاء جميع التجارب النووية كخطوة أولى نحو تخليص العالم من الاسلحة النووية ؛

* وقف وزع الشبكات النووية المقامة بالفعل في اوروبا ، وازالتها تدريجيا ؛

* ازالة جميع القاذف المتوسطة المدى من اوروبا ؛

* اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية والكيميائية ؛

* اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية التعبوية في وسط اوروبا ؛

* اتخاذ خطوات جذرية في سبيل تهيئة مناخ دولي سليم وفي سبيل تحقيق الأمن الدولي .

ان السنة الدولية للسلام التي تحتفل بها الأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ يجب أن تعقبها سنوات من السلم لجميع الأجيال المقبلة .
